

Distr.: General
8 March 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية المنوطة بها كل أربعة أشهر. ومدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٥٧ (٢٠١٢)، ولاية البعثة حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، وطلب إليّ أن أواصل تقديم تقارير فصلية عن آخر التطورات حول ما يلي: نشر جميع عناصر البعثة؛ وتشكيل القوات؛ وتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين؛ ومعايير البعثة في تنفيذ الولاية؛ ودعم منظومة الأمم المتحدة لمهام بناء السلام؛ والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في التصدي للتهديد الذي يشكّله جيش الرب للمقاومة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن هذه الجوانب، وعن التطورات التي جددت في جنوب السودان منذ تقريرتي المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2012/820)، بما في ذلك الأحداث التي وقعت حتى ٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - على الرغم مما أحرز من تقدم في عام ٢٠١٢ في مجال إقامة المؤسسات الوطنية، استهل جنوب السودان العام الجديد وهو يواجه تحديات جديدة. وقد اندلع صراع قبلي جديد في واو، ولاية غرب بحر الغزال، وياي، ولاية وسط الاستوائية، في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك في رمبيك، ولاية البحيرات في كانون الثاني/يناير، في حين راح نحو ١٠٠ شخص ضحايا لغارة مميتة بهدف سرقة الماشية تعرضت من جرائها ولاية جونقلي مرة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣.



أخرى إلى أزمة ذات أبعاد كبيرة. كما أن الحادث المؤسف المتمثل في قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإسقاط طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة، في ولاية جونقلي، سلط الضوء على ما يواجهه الجيش الشعبي تحديات في مجال القيادة والسيطرة. وعلى الرغم من أن الحكومة واصلت اتخاذ خطوات هامة نحو ترسيخ الديمقراطية، فقد قابل ذلك تصعيد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، فإن عدم تنفيذ اتفاقية التعاون مع السودان، المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر، وتكرر المناوشات التي أفيد بوقوعها في مناطق الحدود، فاقما من المناخ المشعب بالتوتر. كما أدى ذلك إلى زيادة التوقعات الاقتصادية سوءا بالنسبة إلى جنوب السودان في ضوء تأخر استئناف إنتاج النفط وتوقع استمرار تطبيق تدابير التقشف الحالية في المستقبل المنظور.

٣ - وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال هناك بوادر واضحة للقدرة على الصمود. فقد استمر جنوب السودان في تحقيق تقدم ملموس في العديد من العمليات السياسية الانتقالية الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لتعداد السكان، والانتخابات الوطنية، وعملية مراجعة الدستور الوطني، وإقرار التشريعات الهامة. واتخذ الرئيس سلفا كير خطوات هامة نحو إصلاح القطاع الأمني. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدر مراسيم باستبدال نواب رؤساء أركان الجيش الشعبي الستة جميعا، وإعفاء ما مجموعه ٣٥ جنرالا من مناصبهم في القوات المسلحة. كما أنشأت المراسيم ثلاثة قطاعات إقليمية للجيش الشعبي في ولايات بحر الغزال الكبرى، وأعالي النيل الكبرى، والاستوائية الكبرى، ويرأس كل منها فريق، وتوجد مقارها في واو وملكال وتوريت، على التوالي. وفي مرسوم منفصل، صدر في ١٤ شباط/فبراير، تم إعفاء ١١٨ آخرين من كبار المسؤولين في الجيش الشعبي من الخدمة الفعلية ووضعهم على قائمة الاحتياط. وتهدف هذه التغييرات إلى إنعاش القيادة وتبسيط الهيكل الميداني للقوات المسلحة. وتنفذ أيضا تغييرات مماثلة في دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث تم استبدال المفتش العام ونائب المفتش العام. وأُعفي أيضا عدد من كبار ضباط الشرطة من مناصبهم.

٤ - وفي ظل عودة ظهور التوتر القبلي في عدة مناطق من البلد، بدأ نائب الرئيس ريك مشار عملية للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح، تشارك فيها جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء على مبادرة إطلاق هذه العملية، بميزانية قدرها ثمانية ملايين من جنيهات جنوب السودان. واستهدف مؤتمر كبير عقد في نيسان/أبريل إعطاء دفعة لبدء عملية على نطاق أوسع للمصالحة في جنوب السودان.

إنشاء المؤسسات الوطنية

٥ - ظلت أعمال اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور بطيئة. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافقت اللجنة على إنشاء ست لجان فرعية لمراجعة مختلف أبواب الدستور الانتقالي، وتنفيذ حملات للتربية الوطنية والمشاركة العامة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، صوتت الجمعية التشريعية الوطنية بالإجماع على تمديد ولاية اللجنة، والتي انتهت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وذلك لمدة سنتين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٦ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء على اقتراح من المكتب الوطني لإحصاء بإجراء تعداد سكاني وطني خلال عام ٢٠١٤. ونظرا لأن الميزانية المتوقعة للتعداد تبلغ ٩٢,٤ مليون دولار، فقد اتصل المكتب بالبعثة لتقديم الدعم اللوجستي والأمني حسب ما يلزم، وذلك بالتنسيق مع شركاء آخرين. وسوف يكون هذا الدعم مهما بالنظر إلى أن الانتخابات تعتمد على إجراء التعداد بنجاح وفي الوقت المناسب.

٧ - وافتتحت المفوضية الوطنية للانتخابات مكاتبها في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بعد أن كان أعضاءها قد أدوا اليمين الدستورية لتولي مهام عملهم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقدم الشركاء الدوليون، ومن بينهم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، التمويل للمكاتب والمعدات. وتعتزم اللجنة إنشاء مكاتب في الولايات العشر. وفي ١٢ شباط/فبراير طلب رئيس اللجنة رسمياً من الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي للانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٥.

٨ - ونشطت الجمعية التشريعية الوطنية بموجه خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أقر المجلس أسماء ثمانية من الأعضاء التسعة في مجلس الأحزاب السياسية، وهو هيئة تمثل فيها جميع الأحزاب الرئيسية وتناط بها مسؤولية تسجيل وتنظيم الأحزاب السياسية، وقد عُيِّن آخر أعضائها في وقت لاحق. واعتمدت الجمعية أيضاً مشروع قانون الطاقة والتعدين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومشروع قانون البنك الزراعي لجنوب السودان في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وعقب جلسات استماع عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، عرض على الجمعية ثلاثة مشاريع قوانين حول وسائل الإعلام - وهي مشاريع قوانين هيئة الإذاعة والتلفزيون، والحق في الحصول على المعلومات، وسلطة وسائل الإعلام. وعُرضت أيضاً مشاريع قوانين عن إدارة عائدات النفط، ولجنة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصلاحيات وامتيازات أعضاء البرلمان، والمنظمات غير الحكومية الطوعية والإنسانية، وقد تم التصديق على سبع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل القسري، والتمييز، والحق في المفاوضة الجماعية.

٩ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار ممارسة الجمعية التشريعية الوطنية مهامها الرقابية، استدعي حاكم ولاية غرب بحر الغزال للإدلاء بشهادته بشأن تصعيد العنف في كانون الأول/ديسمبر في واو. وشُكلت في الوقت نفسه لجنة تحقيق مؤلفة من ١٠ أشخاص لتقصي الحقائق للتحقيق في الأحداث، على الرغم من أن أنشطة اللجنة قد عُلقت عقب تزايد الأعمال العدائية.

تدابير مكافحة الفساد

١٠ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر، احتفل جنوب السودان باليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار "نحو جنوب السودان الخالي من الفساد". وأعلن رئيس لجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان أن مشروع قانون مكافحة الفساد، الذي من شأنه تمكين هيئة مكافحة الفساد من ملاحقة قضايا الفساد بشكل مستقل، قد قُدم إلى الرئيس كير في ٦ كانون الأول/ديسمبر للتوقيع عليه.

١١ - وفي الوقت نفسه، واصلت الجمعية التشريعية الوطنية مناقشة تقارير المراجع العام للحسابات لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأوصت بأن تحقق هيئة مكافحة الفساد في عدد من القضايا الناشئة عن الممارسات المحاسبية للحكومة السابقة لجنوب السودان.

ثالثاً - الحالة الاقتصادية

١٢ - نظراً لعدم استئناف إنتاج النفط، ما زالت الحالة الاقتصادية في جنوب السودان صعبة للغاية. وظلت تدابير التقشف المالي سارية، وما زالت تؤثر سلباً على الخدمات العامة والاستثمار، وبالتالي تحد من النمو الاقتصادي وفرص العمل. وتماشياً مع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ متوسط نفقات الحكومة الشهرية بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما مقداره ٥٠٠ مليون من جنيهاً جنوب السودان، أو أقل من الإنفاق الشهري بنحو ٤٠ في المائة، خلال السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. واستمر استقرار معدلات التضخم وأسعار الصرف الأجنبي. وفي حين أن الأسعار تزيد حالياً بنسبة ٢٥ في المائة عما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فقد ظلت مستقرة نسبياً منذ حزيران/يونيه.

١٣ - وتواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات مالية مقترنة بإجراءات التقشف. وقد تضاعف تحصيل الإيرادات غير النفطية ليصل إلى ما يربو على ٦٠ مليوناً من جنيهاً جنوب السودان في الشهر في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (والتي تغطي ١٢ في المائة

من الإنفاق الحكومي)، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١١. ولزيادة الشفافية المالية، يجري نشر تقارير فصلية عن تنفيذ الميزانية بشكل منتظم، وتم تشديد ضوابط الإنفاق.

١٤ - وتجري الحكومة نقاشا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الشركاء الدوليين بشأن إدارة دعم الميزانية. وفي حين أن توفير هذا الدعم المدار خارجيا يمكن أن يسد جزءا من عجز الموازنة، فإن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن الوصول إلى الصندوق الاستثماري للحد من الفقر وتحقيق النمو لم تختتم بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يجر الحصول حتى الآن على أي تعهدات أخرى.

رابعاً - المسائل الإقليمية

العلاقات بين السودان وجنوب السودان

١٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مزيدا من توتر العلاقات بين جنوب السودان والسودان، إذ توقف تنفيذ تسع اتفاقيات تعاون موقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حتى ٨ آذار/مارس، حينما قرر البلدان تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح، وإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ووجه جنوب السودان اتهامات إلى السودان، في مناسبات عدة، بإجراء عمليات قصف جوي وشن عمليات برية توغلا في أراضيه. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير، قدم جنوب السودان شكوى رسمية إلى مجلس الأمن بشأن قصف جوي مزعوم في المناطق الحدودية، ما من شأنه أن يشكل، في حال تأكيده، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

العلاقات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية

١٦ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل جنوب السودان رسميا عضوا في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولكن الطلب الذي تقدم به للانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا ما زال قيد النظر من قبل مجلس وزراء تلك الجماعة.

١٧ - وفي الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، الذي عقد في ١٥ كانون الثاني/يناير في جنوب السودان، أعلن جنوب السودان أنه سيساهم بـ ٥٠٠ جندي إضافي في قوة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وبذلك تصل مساهمته الإجمالية إلى ١٠٠٠ فرد. ويعقد وزراء الدفاع في الدول الأعضاء في تلك القوة اجتماعا في جوبا في منتصف آذار/مارس ٢٠١٣.

التعاون فيما بين البعثات

١٨ - واصلت البعثة المشاركة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة جيش الرب للمقاومة، وتوفير الدعم اللوجستي لقوة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي هي الآن قيد التشغيل. كما واصلت المشاركة في استخدام الأصول الجوية مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وتقديم الدعم اللوجستي لمكتب الاتصال التابعة لهذه القوة في ملكال وواو وجوبا. وبغرض إنشاء الآليات اللازمة للتعاون التشغيلي والاستراتيجي، بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، عقدت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اجتماعاً مشتركاً في جوبا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كما عقدت اجتماع متابعة في ١٨ شباط/فبراير. واتفقت البعثات الثلاث على إنشاء مجموعات عمل ستجري مباحثات على أساس شهري، وتعيين جهات تنسيق، وتبادل المعلومات على أساس منتظم.

خامساً - الحالة الأمنية

إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

١٩ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أسقطت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة من طراز Mi-8 مستأجرة من متعاقد مدني روسي، حينما كانت في مهمة استطلاع للمواقع التي يمكن استخدامها كمهابط للطائرات قرب ليكونقول بولاية جونقلي. ولقي جميع أفراد طاقم الطائرة الأربعة مصرعهم في الحادث. وادّعى الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه اعتقد خطأً أنها كانت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية تزود جماعات المليشيات المتمردة بإمدادات. وأرسلت البعثة مذكرة احتجاج تدين الحادث بعبارات شديدة اللهجة. وأصدرت أيضاً بياناً عاماً يدين الحادث. واعتذر الرئيس كبير باسم حكومته، وقدم تعازيه إلى الحكومة الروسية وأسر الضحايا. وأثارت ممثلي الخاصة المسألة مراراً مع أعلى مستويات الحكومة، أولاً لكي تعرب عن بالغ القلق إزاء هذا العمل غير المقبول من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، داعية إلى إجراء تحقيق وافٍ في الحادث، ثم للحث على الإسراع بتسليم البيانات التي استُعيدت من مسجلات بيانات الرحلة الجوية والتعجيل بالانتهاء من التحقيقات. وسُلمت مسجلات بيانات الرحلة الجوية إلى أجهزة الطيران المدني الروسية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتحقق الحكومة في الحادث عملاً بلوائح منظمة الطيران المدني الدولي، علاوة على تحقيقات داخلية يجريها كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجلس التحقيق التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. واتفقت

السلطات الروسية وسلطات جنوب السودان على جدول زمني لتقديم تقارير التحقيق الأولية في أيار/مايو.

نشاط الجماعات المسلحة

٢٠ - على نحو ما ورد في تقرير السابقي (S/2012/820)، استولت الجماعة المسلحة الموالية لديفيد ياو ياو، الذي ينتمي إلى قبيلة الموري، على مواقع في محلية بيبور في أواخر آب/أغسطس. وأفيد بوقوع اشتباكات متكررة، وإن كانت محدودة النطاق، بين هذه الجماعة والجيش الشعبي لتحرير السودان في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقام ١٠٠ من أعضاء هذه الجماعة المسلحة مواقع دفاعية بدائية قرب قاعدة البعثة في ليكوانقول. وفي اليوم نفسه، نجح أفراد الجيش الشعبي الموحدين في المنطقة في طرد هذه الجماعة إثر هجوم شارك فيه ما يربو على ٢٠٠ جندي. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نصبت عناصر يشتبه في انتمائها إلى جماعة ميليشيا مسلحة كمينا استهدف قوات الجيش الشعبي التي كانت في طريقها من بيبور إلى ليكوانقول، مما أدى إلى مقتل جندي واحد من جنود الجيش الشعبي. وأسفر كمين آخر استهدف قوات الجيش الشعبي، وتفيد التقارير بأن دوريات تابعة للجيش الشعبي تعرضت، في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، لإطلاق نار من قبل عناصر يشتبه في انتمائها إلى جماعة ميليشيا متمردة خارج قمر. ورغم أن معظم هذه الهجمات استهدف الجيش الشعبي، فإن الهجوم الذي استهدف سوق بيبور في ٢١ كانون الأول/ديسمبر والهجوم الذي شنه الجيش الشعبي لاحقا ردا عليه، أجبرا نحو ٢٠٠ مدني على اللجوء إلى مجمع قاعدة الدعم التابع للبعثة في محلية بيبور. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، لقي اثنان من المدنيين واثنان من أعضاء الجماعات المسلحة مصرعهم في تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي وعناصر من الجماعات المسلحة في شمال سوق بيبور.

٢١ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت دورية نهرية تابعة للبعثة كانت في طريقها من بلدة بيبور إلى ليكوانقول إلى إطلاق نار من قبل عناصر مسلحة. ولم يسفر ذلك الهجوم عن خسائر بشرية. وتلقت البعثة رسالة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أنها موجهة من ديفيد ياو ياو، تطلب من البعثة إخلاء ليكوانقول في اليوم التالي. وأُخذت تدابير وقائية وعُزز قوام القوات التابعة للبعثة. ومراعاة لارتفاع احتياجات حماية المدنيين في قمر ومانيابول، فضلا عن القيود الأمنية واللوجستية المرتبطة بإعادة إمداد القوات في ليكوانقول بعد إسقاط طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة، نقلت البعثة قواتها من ليكوانقول إلى بيبور في ١٩ كانون الثاني/

يناير. وتعكف البعثة على النظر في خيارات مواقع النشر الجديدة، آخذة في الاعتبار متطلبات الحماية في جونقلي.

٢٢ - وفي مسعى لإقناع ياو ياو بإلقاء السلاح وقبول العفو الذي عرضته عليه الحكومة مجدداً، حث الرئيس كير زعماء قبيلة الموري على السفر إلى بيبور للتفاوض مع ياو ياو وشباب الموري الذين انضموا إليه. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، يسرت البعثة سفر أكثر من ٥٠ زعيماً من زعماء الموري كُلفوا باستهلال أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية وإقامة اتصالات مع ياو ياو.

٢٣ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام النقيب جيمس كوبورين، أحد قادة جماعة ياو ياو، بتسليم نفسه إلى الجيش الشعبي بصحبة ٢٠٠ مقاتل. وكُلفت قواته بمهمة توفير الأمن وتسيير دوريات في جزء من بلدة بيبور. ومع ذلك، ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، حدثت مشادة بين كوبورين والجيش الشعبي لتحرير السودان في سوق بيبور أفضت إلى إطلاق نار واسع النطاق من جانب قوات الجيش الشعبي أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح ثلاثة آخرين وحرقت عشرات المنازل، وهو ما حدا بنحو ٥٠٠ مدني إلى اللجوء إلى معسكرات البعثة لمدة ثلاثة أيام.

٢٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عودة "الني" داك كويث، المنتمي إلى قبيلة لوو - نوير، إلى محلية أكوبو الواقعة قرب الحدود مع إثيوبيا. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت اشتباكات بين جماعة داك كويث والجيش الشعبي لتحرير السودان في محلية دينقوك المحاذية للحدود الإثيوبية، وذكر أن ١٦ شخصاً لقوا مصرعهم فيها من بينهم ٧ جنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أسفر القتال الذي اندلع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعة داك كويث في محلية أورور عن إصابة أربعة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بجراح وأسر اثنين آخرين.

العنف القبلي

٢٥ - أدت خطط ولاية غرب بحر الغزال الرامية إلى نقل مقر سلطات محلية واو إلى منطقة البقارة إلى اندلاع سلسلة من الاضطرابات في واو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ففي الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، أقام شباب قبيلة الفريت حواجز على الطرق الرئيسية المؤدية إلى واو، مما أدى إلى احتجاز نحو ٦٠ شاحنة. ورداً على ذلك، ألقى أفراد قوات الأمن القبض على عدد من شباب القبيلة. وعمدت قوات الأمن، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى إزالة تلك الحواجز بالقوة، مما أسفر عن مقتل أربعة متظاهرين على الأقل.

٢٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن النار على مجموعة من المتظاهرين العزل في واو كانوا يتظاهرون احتجاجاً على استخدام قوات الشرطة المفرط للقوة في اليوم السابق. ولقي ٩ أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب ٢٤ بجراح في تلك الحادثة. وفي أعقاب ذلك، تصاعد إلى أعمال عنف قبلي اجتاحت مدينة واو ما كان في البداية أشبه بخلاف بين حكومة الولاية وبعض القبائل على نقل مقر المحلية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، استعادت سلطات الولاية، في منطقة فرجالة الواقعة قرب واو، ست جثث لأفراد من قبيلة الدينكا، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف انتقامية من قبل الدينكا ضد الفريت في واو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وذكرت التقارير أن ما مجموعه ٢٤ شخصاً قتلوا في فرجالة، ولكن البعثة لم تتمكن من التحقق من صحة هذه الأرقام. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ازداد تدهور الحالة الأمنية في واو، حيث قام شباب مسلحون يتراوح عددهم بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شاب بإضرام النار في منازل ومتاجر. وتفيد الأنباء بإصابة ٦٥ شخصاً على الأقل بجراح ومقتل ١٠ آخرين. ولجأ نحو ٥٠٠٠ مديني لمجمع البعثة لمدة ثلاثة أيام.

٢٧ - وساعدت الزيارة التي قام بها نائب وزير الداخلية إلى واو في وضع حد لأعمال العنف. وبحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عاد المدنيون الذين كانوا قد لجأوا إلى مجمع البعثة إلى ديارهم. ودعا الرئيس كير، في أثناء زيارته إلى واو في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى المصالحة وأكد أن المسؤولين عن أعمال العنف هذه سيقدمون إلى العدالة.

٢٨ - وبنهاية كانون الأول/ديسمبر، لجأت حكومة الولاية إلى الاعتقالات سيما بين أفراد قبيلة الفريت، مما أدى إلى تجدد التوتر. وفي ٢١ شباط/فبراير، أفيد بأن ٥٣ ما زالوا رهن الاحتجاز في سجن واو. وزارت ممثلي الخاصة واو في ٥ و ٦ شباط/فبراير وتناولت مع حاكم الولاية أوجه القلق التي تساوره إزاء الحالة في واو، ودعت إلى المصالحة بين القبائل ومراعاة الأصول القانونية بالنسبة للأفراد المحتجزين بصورة تعسفية. وفي ١٨ شباط/فبراير، نقلت البعثة إلى واو، بولاية بحر الغزال، ثلاثة قضاة عينهم وزير العدل في حكومة جنوب السودان من أجل التعجيل بمحاكمة المعتقلين. وأبقى على وجود البعثة المعزز في واو باعتبار ذلك تدبيراً من تدابير بناء الثقة في صفوف المدنيين.

٢٩ - وفي أماكن أخرى، أدى ارتفاع عدد حوادث سرقة الماشية في بداية موسم الجفاف إلى مقتل العديد من الأشخاص. وأبلغ عن أهم غارات نهب الماشية الرئيسية في منطقة الولايات الثلاث التي تشمل ولاية البحيرات وولاية الوحدة وولاية واراب، بالإضافة إلى ولاية جونقلي. وفي رمبيك، بولاية البحيرات، وخلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، أسفرت الاشتباكات التي وقعت بين عشيرتين من قبيلة الدينكا عن أعمال عنف

خطيرة أفادت الحكومة بأنها أوقعت ٢٥ قتيلا و ٢٧ جريحا في أعقاب تبادل كثيف لإطلاق النار في ١٨ كانون الثاني/يناير في بلدة رمبيك. ولا تزال هذه الأرقام موضع خلاف، غير أن التحقيقات التي أجرتها البعثة في صفوف المجتمع المحلي خلصت إلى أرقام أعلى بكثير. وأعلن حاكم الولاية عن عملية فورية وإلزامية لتزع السلاح في مقاطعتي كوبيت ورمبيك المركزيتين وعن وقف الحوار مع الشباب والرعاة. ونُشرت تعزيزات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانضمت إليها قوات الشرطة الوطنية لجنوب السودان وشرطة حماية الأحياء الريفية، في مسعى لاستعادة النظام، وهو ما أرغم المهاجرين على التقهقر إلى مخيم الماشية. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، في ولاية الوحدة، أُفيد بأن زهاء ٣٠٠٠ من شباب النوير المسلحين نظموا صفوفهم وتجمعوا في محلية ماينديت بهدف شن غارات لنهب الماشية على ولايتي واراب والبحيرات. وأُحبطت تلك الغارات بفضل الإنذار المبكر الذي تلقته البعثة والسلطات المحلية، وتدخل قوات شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في الوقت المناسب، حيث قامت تلك القوات بقطع إمدادات الغذاء والمياه، مما أجبر الشباب على العودة من حيث أتوا.

٣٠ - وفي أعقاب هذا التصعيد للعنف في رمبيك، أصدر الرئيس كير مرسوما في ٢٢ كانون الثاني/يناير يقضي بتنحية حاكم ولاية البحيرات عن منصبه. وصدر مرسوم رئاسي آخر في اليوم التالي يقضي بتعيين حاكم مؤقت للولاية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وجّه حاكم الولاية المؤقت خطابا إلى مواطني رمبيك أعلن فيه أنه يعتزم إصدار عدد من المراسيم التي من شأنها أن تكفل توفير الأمن من خلال عدد من التدابير، منها فرض جزاءات صارمة على سُراق الماشية وتسجيل الأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين. وأثارت بعض التدابير التي أُعلن عنها شواغل إزاء تضيق الحيز السياسي، ولكنها أُلغيت منذ ذلك الحين. وترصد البعثة الحالة عن كثب.

٣١ - وفي ولاية غرب الاستوائية، تدهورت الحالة الأمنية في محلية موفولو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ نتيجة وصول أعداد كبيرة من الرعاة المنتمين إلى قبيلة دينكا أتوت قادمين من محلية غرب يرو، ولاية البحيرات، ذكر فيما بعد أنهم سرقوا ماشية من قبيلة دينكا أقار. وتفيد التقارير بأن الجماعتين (دينكا أتوت ودينكا أقار) فرتا من ولاية البحيرات إلى ولاية غرب الاستوائية هربا من أعمال العنف. ونظرا لمحدودية قدرات شرطة جنوب السودان في الولاية، أعربت حكومة ولاية غرب الاستوائية عن قلقها البالغ إزاء التهديد الذي يطرحه احتمال وقوع مواجهة بين الجماعتين.

٣٢ - وعانت عملية السلام الجامعة في جونقلي من نكسات خطيرة. ذلك أن أفراد قبيلتي مورلي ولوو - نوير في ولاية جونقلي يشعرون بأنهم باتوا معرضين للخطر بسبب عدم اكتمال تنفيذ عملية نزع سلاح المدنيين، وبالتالي عدم اتساقها، وعدم توفير الجيش الشعبي لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان حماية كافية لهم. ويتهم البعض قبيلة مورلي، التي لم يُترع سلاحها بعد بصورة فعلية، بمواصلة شن هجمات عليهما. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقدت ممثلي الخاصة اجتماعا مع تجمع زعماء القبائل في ولاية جونقلي شددت فيه على أهمية المبادرات الرامية إلى دعم جهود السلام والتنمية. غير أن الجهود التي بذلتها لحت الشركاء في التنمية على تنفيذ مشاريع لبناء السلام من أجل دعم عملية السلام والمساعدة على الحيلولة دون الانزلاق من جديد إلى العنف القبلي، تمخضت عن نتائج محدودة.

٣٣ - وأدى ارتفاع أعمال نهب الماشية في المناطق التي تقطنها قبيلتا لوو - نوير والدينكا، إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وإلى تفاقم حدة التوتر بين هاتين القبيلتين وقبيلة مورلي في ولاية جونقلي الذي يمكن أن يجعل جونقلي تتلقى إلى أزمة أعمق وأعنف. وفي ٨ شباط/فبراير، تعرض أفراد قبيلة لوو - نوير الذين كانوا ينقلون ماشيتهم من والفاك، محلية أكوبو، إلى نهر السوبات بحثا عن الكلاء في موسم الجفاف، والذين كانوا تحت حراسة ٣٦ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان، لهجوم في منطقة والفاك. وقدّرت السلطات المحلية عدد القتلى بنحو ١١٨ شخصا، من بينهم ١٤ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأفادت السلطات المحلية أيضا بسرقة عدد كبير من الماشية. وذهب فريق تحقيق تابع للبعثة إلى موقع الهجوم الواقع على بعد ٥٥ كيلومترا من والفاك. ولاحظ الفريق وجود ٥٦ قبرا جديدا احتوى بعضها على أكثر من جثة، بالإضافة إلى ٢٢ جثة لم يتم دفنها، وماشية نافقة، وأمتعة منزلية مبعثرة. ورغم أن التحقيق ما زال جاريا، يبدو أن الهجوم أوقع زهاء ١٠٠ قتيل. وفي ١٧ شباط/فبراير، زار نائب الرئيس، ريك مشار، موقع الهجوم ودعا قبيلة لوو - نوير إلى الإحجام عن الانتقام. وفي ١٩ شباط/فبراير، زارت ممثلي الخاصة أيضا محليتي والفاك وبيبور، وحث المجتمعات المحلية أيضا على ضبط النفس.

٣٤ - وفي ياي، ولاية وسط الاستوائية، اندلعت اشتباكات، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بين قبيلة كاكوا وسكان ينتمي معظمهم إلى قبيلة الدينكا بسبب نزاع على الأراضي، حيث أحرق أكثر من ٥٣ مترا. وفي ولاية وسط الاستوائية أيضا، أُفيد بأن نزاعا على الأراضي بين قبيلتي نوير والمنداري في جوبا أدى إلى مقتل شخصين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

سادسا - تنفيذ ولاية البعثة

٣٥ - واصلت ممثلي الخاصة المشاركة مع نائب رئيس الجمهورية في رئاسة الآلية المشتركة بين الحكومة والبعثة، والمعنية بتنفيذ ولاية البعثة. وركزت المناقشات على تحول جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وكفالة مواءمته مع الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدابير الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ من أجل حماية المدنيين خلال موسم الجفاف، وانتهاكات اتفاق مركز القوات. واستمر الفريق الاستشاري التابع للبعثة، وهو منتدى استشاري يتألف من ممثلين بارزين من مجتمع جنوب السودان، في إسداء المشورة إلى البعثة بشأن تعزيز فعالية مؤسسات إنفاذ القانون، وإرساء الأمن في جميع أنحاء البلد، وعملية المصالحة الوطنية المتوخاة.

توطيد البعثة

٣٦ - يتألف العنصر المدني للبعثة حاليا من ٨٥٢ موظفا دوليا، و ١ ٣٥٣ موظفا وطنيا، و ٣٨٨ من متطوعي الأمم المتحدة، مع معدلات شواغر تصل إلى ١٦ في المائة، و ١٧ في المائة، و ٣١ في المائة، على التوالي. وقد تولى القائد الجديد للقوة، اللواء ديلاي جونسون ساكي من غانا، مهام منصبه.

٣٧ - وتواصل البعثة إنشاء قواعد دعم الخليات، حيث يُستخدم الآن ١٣ موقعا، ٨ منها مناسبة للنشر الكامل (إيزو، وكابويتا، ناصر، ومريدي، وملوط، ونيمولي، وراجا، والرنك)، وتضطلع المواقع الأخرى (قوك ماشار، وبيبور، وطمبرة، وتورالي، ويرول) حاليا بمهام النشر التناوبي والدوريات. وقد وُضعت خطة مدتها ١٠٠ يوم للوفاء بمتطلبات النشر الكامل. وتُمكن الرحلات الجوية المنتظمة التي تقوم بها البعثة إلى مواقع قواعد دعم الخليات من وصول السلطات المحلية وسلطات الولايات إلى تلك الخليات، وبخاصة في موسم الأمطار، وتُمكن موظفي الأمم المتحدة من المشاركة في أنشطة بناء القدرات، وبناء السلام، وبسط سلطة الدولة. وبحلول حزيران/يونيه، من المتوقع أن تكون سبعة مواقع في طور الإعداد، ليلغ العدد الإجمالي ٢٠ موقعا. ومن المتوقع أن تكون المجموعة الكاملة المؤلفة من ٣٥ موقعا جاهزة بحلول عام ٢٠١٦. وفي غضون ذلك، أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تقدما في تشييد البوابات المجتمعية التسع عشرة الأولى اللازمة للاشتراك في المواقع مع قواعد دعم الخليات، ومن المتوقع أن تدخل البوابات الست الأولى (كابويتا، ومريدي، ونيمولي، والرنك، وتورالي، ويرول) طور التشغيل الكامل بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١١.

الإنذار المبكر والتخفيف من حدة النزاعات

٣٨ - واصلت البعثة تطوير نظامها للإنذار المبكر بالنزاعات، وهي تناقش ترتيبات الربط بنظام الإنذار المبكر الوطني. وإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة عمليتين هامتين لردع النزاعات ومعالجتها، وهما عملية Acanthite وعملية Longhorn. وتستجيب كلتا العمليتين لتصاعد أعمال العنف القبلي وحوادث الإغارة لسرقة الماشية، وما ينجم عن ذلك من ضرورة زيادة التنسيق في جميع أنحاء منطقة الولايات الثلاث: البحيرات، والوحدة، وواراب. وبوصفها الذراع العسكري للعملية التي تشارك فيها قوات من ثلاث كتائب، شملت عملية Acanthite القيام بدوريات طويلة المدة وزيارات إلى تجمعات رعي الماشية من أجل ردع العنف وبث الثقة في نفوس السكان. وتهدف عملية Longhorn التكميلية إلى التمكين من إيجاد استجابات وحلول محلية منسقة للعنف القبلي وظاهرة الإغارة لسرقة الماشية في جميع أنحاء منطقة الولايات الثلاث من خلال الإنذار المبكر وتبادل المعلومات بانتظام بين مكاتب البعثة في الولايات الثلاث والسلطات المحلية.

العنصر العسكري

٣٩ - في ١٩ شباط/فبراير، بلغ قوام العنصر العسكري ٦٢٠ ٦ فرداً من أصل القوام المأذون به البالغ ٧٠٠٠ فرد، منهم ٩٣٠ ٤ من قوات المشاة، و ٣٦٣ ١ من عناصر التمكين، و ١٨٥ من ضباط الأركان، و ١٤٢ من ضباط الاتصال العسكري. وتم الانتهاء من إدخال وحدة رواندية للطيران مجهزة بثلاث طائرات عمودية من طراز Mi-17 أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتقديم المساعدة الجوية الحاسمة إلى البعثة في ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وتتوقع البعثة بلوغ الحد الأقصى لقوات ولايتها بحلول منتصف عام ٢٠١٣، بالوصول المرتقب لسريتين هندسيتين من الهند وجمهورية كوريا، فضلاً عن فصيلة هندية للعمليات المتعلقة بالنفط. وقد تطلّب التحدي المتمثل في بناء قواعد عمليات السرايا خلال موسم الأمطار دون القدرة الهندسية التي تم الوعد بها أن يظل نحو نصف القوة منتشراً في مواقع مؤقتة، وتسبب في تأخير المواعيد المقررة لتناوب السرايا الهندسية "الميدانية الخفيفة" المنغولية والنيبالية والرواندية.

عنصر الشرطة

٤٠ - في ٢٠ شباط/فبراير، بلغ قوام عنصر الشرطة ٥٤٩ فرداً من أصل القوام المأذون به البالغ ٩٠٠ فرد، يمثلون ٣٨ من الدول الأعضاء، ومنتشرين في الولايات العشر جميعها، بما في ذلك ٢٣ موقعا تم تحديدها لقواعد دعم الحليات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم

تسجيل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جميع أنحاء الولايات العشر. وقد سُجِّل قرابة ٣٢٧ ٤٩ من أفراد جهاز الشرطة الوطنية وأُدرجوا في قاعدة بيانات إلكترونية. وسيعقب تلك العملية إصدار بطاقات الهوية لجميع أفراد الجهاز. وقد شملت هذه العملية تنقية قوائم مرتبات الموظفين، وشطب أسماء الموظفين "الوهميين" منها، ووضع أساس لإحداث عملية تحويل في جهاز الشرطة.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، بدأت شرطة الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً متعدد السنوات لفائدة القوات المساعدة التابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، تم تكريسه لمهام إدارة النظام العام ومكافحة الشغب. وقد أصبحت وحدة الحماية الدبلوماسية التابعة للجهاز تعمل الآن في جوبا، وقد أنشئت بدعم وتدريب من البعثة. وستتلقى الوحدة التدريب المستمر أثناء العمل في موقع مشترك مع شرطة الأمم المتحدة.

القدرات النهرية

٤٢ - تواصل البعثة السعي إلى إدخال قدرات نهرية لتعزيز إمكانية وصولها إلى المواقع الحرجة. وقد تم تحديد وتقييم القوارب الصغيرة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، وتستمر المشاورات من أجل إتاحة هذه الأصول للبعثة.

المشاريع السريعة الأثر

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة مشاريع سريعة الأثر لتحسين تقديم الخدمات على صعيد المحليات. وأعدّ موئل الأمم المتحدة المرحلة الثانية من تنفيذ مشروع أنابيب المياه للمجتمعات المحلية في ولايات جونقلي، والبحيرات، وواراب، في حين يَسَّرَت المشاريع التي تنفذها اليونيسيف إنتاج الأثاث المدرسي في ولاية جونقلي.

حماية المدنيين

٤٤ - من أجل التصدي للتصاعد الجديد في العنف القبلي، الذي كثيراً ما يرتبط بحوادث الإغارة على الماشية، كثفت البعثة دورياتها العسكرية، سواء في منطقة الولايات الثلاث: البحيرات والوحدة وواراب، أو في المواقع الرئيسية في ولاية جونقلي، لردع العنف والهجمات على المدنيين. وواصلت البعثة أيضاً رصد قضايا الحماية من خلال قيام أفرقة متكاملة بزيارات إلى المناطق العالية المخاطر. وفي أعقاب أعمال العنف التي شهدتها واو وبيبور، والتي قامت خلالها البعثة بحماية الآلاف من المدنيين في قواعدها، وضعت البعثة

مبادئ توجيهية وخطط طوارئ لاستقبال المدنيين الذين قد يطلبون اللجوء إلى مرافق البعثة أثناء النزاعات.

٤٥ - واستمرت البعثة في تنفيذ برنامج للتدريب على حماية المدنيين على نطاق البعثة، وهو برنامج قُدِّم حتى الآن إلى ٧ من أصل ١٠ من مكاتب البعثة في الولايات. وتقيم البعثة أيضا شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتيسير تدريب محاكاة قائم على أساس السيناريوهات المحتملة في حماية المدنيين. وقد زارت بعثة تحضيرية مشتركة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة جوبا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير.

حماية الأطفال

٤٦ - واصلت البعثة واليونيسيف مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة العمل المنقحة المتعلقة بتسريح وإعادة إدماج جميع الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التزم الجيش الشعبي لتحرير السودان بسن تدابير عقابية وُضعت بالتعاون مع البعثة ضد ضباط الجيش الشعبي الذين يجندون الأطفال أو يحتلون المدارس.

٤٧ - وفي ولاية جونقلي، ساعدت البعثة واليونيسيف في لَمَّ شمل ٣٣ من الأطفال المختطفين سابقا، وفي ولاية غرب الاستوائية، تم إنقاذ ٩ أطفال آخرين من جيش الرب للمقاومة. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة في إعادة إدماج ١٥٧ من الأطفال الذين سبق الإفراج عنهم من الجماعات المسلحة، وقدمت التدريب في مجال حماية الأطفال إلى ضباط من الجيش الشعبي وموظفي العدالة الجنائية.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٨ - واصلت البعثة تقديم التدريب بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع للموظفين والوحدات العسكرية لتطوير القدرة على الرصد والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويجري التحقيق حاليا في حالات حدثت في ولايات جونقلي، وشمال بحر الغزال، والوحدة، وأعلي النيل، وواراب، وغرب بحر الغزال.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٩ - واصلت البعثة دعم الحكومة في تعزيز نظم العدالة المدنية والعسكرية، وإنهاء ممارسة الاحتجاز التعسفي المطول. وقد قام كل من الجهاز القضائي في جنوب السودان، ووزارات العدل، والداخلية، والدفاع، والأمن الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان بتفعيل فريق

رفيع المستوى معني بالسياسات لمعالجة الاحتجاز التعسفي المطول وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال إنشاء محاكم متنقلة، في جملة أمور.

٥٠ - وبغية المساعدة على الحد من الاحتجاز التعسفي المطول، قدمت البعثة الدعم التقني للاستعراض المنتظم لحالات الحبس الاحتياطي. وبعد نجاح تجربة مجلس استعراض الحبس الاحتياطي للأحداث في سجن جوبا للحد من احتجاز الأحداث قبل المحاكمة، أنشأت البعثة مجالس لاستعراض الحبس الاحتياطي في ملكال، ورمبيك، وواو في كانون الثاني/يناير، وذلك بالتعاون مع مكتب الولايات المتحدة المعني بالشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون واليونيسيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة سلطات جنوب السودان على حل ما يقرب من ٦٥٠ من حالات الاحتجاز التعسفي المطول.

٥١ - وعلى الرغم من أن الأوضاع في السجون لا تزال بالغة الصعوبة بسبب النقص في الأغذية الناجم عن التقشف، أحرز تقدم في تسجيل وفحص موظفي دائرة السجون الوطنية بهدف تصحيح حجم قائمة المرتبات وشطب أسماء الموظفين "الوهميين" منها. وبدعم من البعثة، اكتملت تلك العملية الآن في ولايات وسط الاستوائية، والبحيرات، وواراب، وبدأت في نفس الوقت في الولايات السبع المتبقية. وقدمت البعثة الدعم التقني في صياغة قانون السجون، ونظام السجون، والتوجيهات العقابية العامة المتعلقة بحظر تجنيد الأطفال واحتلال المدارس. وقامت البعثة ومديرية القضاء العسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان بزيارات مشتركة إلى جميع مرافق الاحتجاز العسكرية التابعة لجيش التحرير الشعبي، واشتركتا في كتابة تقرير إلى قيادته العليا قدمتا فيه توصيات بشأن تحسين الإدارة والظروف. ونظمت البعثة تدريباً لفائدة ٣٥ من أفراد الشرطة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان في مجالات التحقيقات، والاعتقالات، وإجراءات التفتيش والمصادرة، وإدارة السجون.

حقوق الإنسان

٥٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت البعثة تحقيقات في سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبلغ عنها، مما ينذر بتدهور في الحالة العامة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، واجهت البعثة عقبات خطيرة في إطار عملها في مجال حقوق الإنسان، في حين حالت الظروف الأمنية دون إجراء التحقيقات في بعض الحالات. وإضافة إلى ذلك، فرض منع الوصول إلى المحتجزين في عدد من الحالات قيوداً على قدرة البعثة على التحقق من المعلومات.

٥٣ - وفي ولاية جونقلي، تجري البعثة التحقيق في مقتل ١٣ شخصاً على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٤ كانون الأول/ديسمبر في مقاطعة غومورك بمحلية بيبور. ويزعم الجيش

الشعبي لتحرير السودان أن هؤلاء الأفراد قد نصبوا كميناً لإحدى الدوريات في منطقة قرية لوتو. ويشير هذا الحادث، الذي يبدو أنه ينطوي ظاهرياً على تنفيذ الإعدام بإجراءات موجزة على عدد كبير من المدنيين، القلق بشكل خاص. وتزعم تقارير أخرى غير مؤكدة أن ثلاث نساء قد قتلن عندما أطلق الجيش الشعبي لتحرير السودان النار عليهن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأعلن الرئيس سلفاً كبير مبادرات عن إجراء تحقيق في الحادثين.

٥٤ - وبدأت البعثة التحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وحوادث العنف التي وقعت في واو في كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٩ شباط/فبراير، بلغ العدد التراكمي للمحتجزين في ما يتعلق بأعمال العنف ١٣٢ فرداً في المجموع، بمن فيهم ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وحراس السجون وضباط حماية الأحياء البرية والإطفاء وأعضاء في الجمعية التشريعية للولاية ومسؤولون حكوميون. وقد لوحظت بعض التطورات المشجعة في أعقاب الزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة إلى واو في ٥ و ٦ شباط/فبراير، ومشاركة سلطات الولاية في وقت لاحق، وكذلك الحكومة الوطنية. ويشمل ذلك إطلاق سراح عدد من المحتجزين، وبدء الإجراءات القضائية من قبل القضاة الذين عينهم وزير العدل للاستماع إلى القضايا المتعلقة بالحوادث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر.

٥٥ - وتتواتر في جميع أنحاء جنوب السودان شواغل متزايدة بشأن حالات احتجاز دون توجيه تهم أو مراجعة قضائية، شملت مواطنين وصحفيين أجانب وغيرهم ممن يُنظر إليهم على أنهم من منتقدي الحكومة. وقد ساور البعثة وكبار الشخصيات في الحكومة، بما في ذلك الرئيس، بالغ القلق أيضاً إزاء نزعة تناقص الاحترام للحق في حرية التعبير، كما يتضح أساساً من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية والتهديدات والرقابة والتخويف. ومما أبرز هذه الشواغل قيام أفراد مجهولي الهوية بقتل أحد كتاب الأعمدة المشهورين وهو دينغ تشان أولول في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وهو العمل الذي أدانته بشدة مجتمع جنوب السودان والمسؤولون الحكوميون والمجتمع الدولي على حد سواء. وأمر الرئيس بإجراء تحقيق في عملية القتل، وهو ما يجري حالياً.

٥٦ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على مشروع جدول الأعمال الوطني لحقوق الإنسان، الذي أعدته لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. ويحدد جدول الأعمال، الذي سيعرض على الجمعية التشريعية الوطنية للتداول، خطة عمل رامية إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز سيادة القانون. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة في عملية التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، صوت جنوب السودان في الجمعية العامة للأمم

المتحدة لصالح وقف العمل بعقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، وقعت الحكومة على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٧ - عُقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس المفوضية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يرأسها نائب الرئيس، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبغية إطلاق برنامج متماسك لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كرر المجلس التأكيد على أن المؤسسات الأمنية الرئيسية الأربع، وهي مفوضية نزع السلاح والتسريح والإدماج، ووزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين، ووزارة الداخلية، ووزارتنا خدمات الأحياء البرية والأمن الوطني، يلزمها مواءمة خططها واستراتيجياتها الإصلاحية. وقد أبلغت المفوضية الآن رسمياً بأن المرحلة التجريبية الأولى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماييل ستبدأ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن المقرر أن يكتمل بناء المرفق الانتقالي بحلول نهاية آذار/مارس. وقد وضعت خطة لإعادة الإدماج في إطار المرحلة التجريبية الأولى لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ماييل. ويمكن أن يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من شركاء الأمم المتحدة في مشروع تحريري لاحق في باريك، بولاية جونقلي. ولا تزال هناك شواغل إزاء قدرة الحكومة، في إطار برنامج التقشف، على تمويل البرنامج، والاستمرار في تسديد مرتبات القوات التي سيتم تسريحها.

إصلاح القطاع الأمني

٥٨ - دعمت البعثة لجنة الصياغة المسؤولة عن إعداد السياسة الأمنية الوطنية لجنوب السودان عن طريق تيسير إجراء المشاورات على الصعيد الوطني وصعيد الولايات والمحليات. كما واصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى لجان أمن الولايات، بما في ذلك إنشاء أماناتها في الولايات السبع. ودعمت أيضاً إنشاء آليات تنسيق الرقابة في القطاع الأمني على مستوى الولايات. وعملت البعثة مع لجنة الصياغة المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل وضع أنظمة وإجراءات تشغيل موحدة لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها وتعقبها.

إجراءات مكافحة الألغام

٥٩ - أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء مسحاً شمل ٣٢٦ كيلومتراً من الطرق في ولاية الوحدة. وتم شراء آلات تطهير الألغام، وتركيبها على مركبات قيادة القافلة، مما سمح للبعثة والمنظمات الإنسانية بسرعة الوصول إلى الطرق التي قد

يجري زرع الألغام فيها. وجرى تطهير نحو ١ ١٥٨ ٨٣١ مترا مربعا من الأراضي الزراعية من الألغام في ١٠ ولايات، في حين تلقى أكثر من ٤٣ ٩٠٠ فرد دروس توعية بمخاطر الألغام. والآن يشترك أفراد إدارة إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام وتنفيذها في الموقع مع السلطة الوطنية لإجراءات المتعلقة بالألغام بغرض تقديم التوجيه اللازم.

تنفيذ خطة دعم بناء السلام

٦٠ - عقب إجراء مشاورات مع الحكومة، طلبت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الحصول على أموال من مكتب دعم بناء السلام بمبلغ ١٠ ملايين دولار لاثنتين من المنجزات الخمسة عشرة ذات الأولوية في خطة دعم بناء السلام التي يجري تنفيذها، وهما: التدريب المهني ومحو الأمية لدى الشباب؛ وبناء الحفر ومراكز توزيع المياه في المناطق المعرضة للأزمات.

سابعاً - الحالة الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦١ - ظلت حالة اللاجئين وارتفاع مستوى انعدام الأمن الداخلي المتعلق ببدء موسم الجفاف واستمرار انعدام الأمن الغذائي من التحديات الإنسانية الرئيسية في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت هناك ٣٠ عملية إنسانية جارية في جميع أنحاء جنوب السودان بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قدمت الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني المساعدة الغذائية إلى ٢,٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، أبلغت معظم مناطق البلد عن تحسنات طفيفة في الحصول على الغذاء مع بداية موسم الحصاد في تشرين الأول/أكتوبر.

٦٢ - واستمر وصول لاجئين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان إلى جنوب السودان بمعدل متزايد، مع ما يزيد على ٧ ٠٠٠ من الوافدين الجدد في كانون الأول/ديسمبر، وحوالي ٨ ٠٠٠ من الوافدين الجدد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتحسنت الأوضاع الإنسانية في مواقع اللاجئين، لا سيما فيما يتعلق بتوافر المياه والصرف الصحي. وطرأت تحسينات كبيرة على مؤشرات التغذية، فضلاً عن معدل الوفيات الأولي الذي انخفض دون عتبة الطوارئ. ومع ذلك، شهد تفشي التهاب الكبد من الفئة هاء أكثر من ٦ ٦٧٠ حالة ووقوع ١٢٥ حالة وفيات بحلول منتصف شباط/فبراير، مما استوجب التدخل السريع لوزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية. وظل الأمن في مواقع اللاجئين في ولايتي الوحدة وأعالي النيل مدعاة للقلق بسبب وجود الأسلحة في مخيمات اللاجئين. وأطلق زعماء مخيمات اللاجئين الأربعة في بونج ومحلية مابان وولاية أعالي النيل حملة للترويج لمخيمات

خالية من الأسلحة في نهاية كانون الثاني/يناير في بونج ومحلية مابان وولاية أعالي النيل، وذلك بغية استعادة الطابع المدني للمخيمات؛ وقد تحقق من هذه الحملة حكومة ولاية أعالي النيل، بدعم من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٣ - وأسفر انعدام الأمن عن تقييد الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، بما في ذلك في ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة وأعالي النيل وواراب وغرب بحر الغزال. وتبذل المنظمات الإنسانية قصاراها من أجل تقديم المعونة إلى حوالي ١٢ ٠٠٠ شخص من المشردين في مقاطعة بيبور في ولاية جونقلي، الذين تضرروا من الاشتباكات الواقعة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة. وأبلغت المنظمات الإنسانية عن ارتفاع مستويات تدخل السلطات وقوات الأمن في أعمالها، بما في ذلك حالات التخويف والمضايقة. وفي العديد من الحالات، فرضت السلطات المدنية أو قوات الأمن العوائق البيروقراطية على العمليات الإنسانية، وشرعت في اتخاذ إجراءات ضد العاملين في مجال تقديم المعونة الذين ترى أنهم غير ممتثلين. وقد أُلقي القبض منذ تشرين الثاني/نوفمبر على ما لا يقل عن ثمانية عاملين في مجال تقديم المعونة أو احتجازهم بصفة مؤقتة، وطُرد ما لا يقل عن أربعة من بعض الولايات.

٦٤ - واستكملت عملية تحديد أولويات المهام الحكومية الأساسية بقيادة الحكومة في إطار برنامج التقشف للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في تشرين الثاني/نوفمبر بدعم من الأمم المتحدة والجهات المانحة. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، استضافت جنوب السودان الفريق التوجيهي المعني بالحوار الدولي بشأن السلام وبناء الدولة. وأبلغت الحكومة الأمم المتحدة رسمياً في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ بأنها ستقوم باستعراض خطة تنمية جنوب السودان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ومدتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبمجرد استكمال خطة التنمية المنقحة، من المتوقع أن تعمل الحكومة مع الشركاء بشأن اتفاق الصفقة الجديدة لدعم عملية التنفيذ.

٦٥ - وسجلت المنظمة الدولية للهجرة ١٩٧ ١٥٥ عائداً من جنوب السودان في عام ٢٠١٢، معظمهم من السودان. وكانت معظم حالات العودة تلقائية بسبب الافتقار إلى تمويل الجهات المانحة والحكومة لعمليات النقل المنظم. وفي عام ٢٠١٣، يعد المجتمع الإنساني لـ ١٢٥ ٠٠٠ من العائدين الإضافيين الذين سيصلون إلى جنوب السودان.

٦٦ - وقد ارتفع عدد العائدين الذين تقطعت بهم السبل في الرنك، المدخل الرئيسي للعائدين من السودان، إلى ١٩ ٣١٣ فرداً من ١٤ ٣١٤ فرداً في منتصف أيلول/سبتمبر. وقد أسفر عدم كفاية الحصول على الخدمات الأساسية إلى تعرض العائدين بصورة مطردة

إلى الظروف المتدهورة. وتولت المنظمة الدولية للهجرة تنظيم المساعدة من أجل نقل ٢ ٦٣٥ من فئات العائدين الأشد ضعفا في الرنك بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بينما تم نقل ١ ٣٢٠ من أشد الأفراد ضعفا جوا بشكل مباشر من الخرطوم إلى أويل أو واو.

ثامنا - المسائل الشاملة في البعثة

الإعلام

٦٧ - واصلت البعثة أنشطة التواصل في جميع الولايات العشر من أجل تعزيز التوعية بولايتها، في الوقت الذي أشركت فيه وسائط الإعلام في التعريف بأنشطتها. وزادت إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة من توسيع نطاق استقبال برامجها الإذاعية ليصل إلى جماهير أوسع في عدد من المجتمعات المحلية الجديدة، واتخذت ترتيبات لنقل أجهزة إرسال إذاعة مرايا في موقع واحد مع أبراج الهواتف المحمولة بما يحقق قدرا أكبر من استدامة البث الإذاعي.

تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاعات

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت البعثة فرص التعلم وتنمية القدرات للموظفين الوطنيين. وجرى حتى الآن تدريب ما يزيد على ١ ٥٠٠ موظف وطني في مجالات الإدارة، والتنظيم، والقيادة، ومواضيع تقنية وفنية أخرى.

السلوك والانضباط

٦٩ - في الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، شرعت البعثة في التوعية المكثفة لجميع موظفيها بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وجرى خلال فترة سبعة أسابيع تدريب ٦٣٦ ٣ من الموظفين المدنيين والعسكريين وشرطة الأمم المتحدة في جميع الولايات العشر، ومعهم ٥٨٨ ممثلا من فريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة والمجتمع المدني سيقومون بدورهم بتدريب موظفين آخرين من أجل تعزيز الوعي بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المرأة والسلام والأمن

٧٠ - قدمت البعثة الدعم التقني إلى المنظمات النسائية التي تستعرض الدستور الانتقالي من أجل تقديم توصيات إلى اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور بشأن حيازة المرأة للممتلكات وتحكمها فيها ووراثتها، وإدراج سن الزواج للفتيات في الدستور النهائي، والحاجة إلى

تنسيق القوانين العرفية والتشريعية لحماية حقوق النساء والفتيات. وواصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توفير التدريب للحكومة والدوائر الأمنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكذلك تقديم الدعم إلى الحكومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - قامت البعثة بتدريب ٢٧٥ من عناصر التغيير الوطنية وتابعت تواصلها، من خلال حملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي شمل أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من موظفي الحكومة والجنود. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب تقديم دعمه الخاص ببناء القدرات إلى الحكومة.

أمن الموظفين

٧٢ - شكلت الحالة الأمنية المتقلبة في مناطق الحدود الشمالية والأنشطة المستمرة للجماعات المسلحة في ولاية جونقلي مخاطر بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن الزيادة في معدلات الجريمة، لا سيما أعمال السطو المسلح وعمليات الاختطاف، في بعض المراكز الحضرية في البلد. وبعد إسقاط الطائرة العمودية للبعثة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، استعرضت على وجه الاستعجال تدابير السلامة الجوية وزادت في تعزيزها.

٧٣ - وفي ١٨ شباط/فبراير، هدد أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوض محلية ياي طاقما عسكريا مكونا من أربعة أفراد برفقة طائرة عمودية تابعة لوحدة الطيران الرواندي هبطت في ياي، ولاية وسط الاستوائية، واحتجزوهم لمدة ساعتين ونصف الساعة، على الرغم من التنسيق المسبق للبعثة مع الجيش الشعبي للسودان قبل الرحلة. وأفرج عن الطاقم بعد تدخل مقر الجيش الشعبي. واتفقت الحكومة والبعثة على تنظيم برامج توعية وتدريب إجبارية لجميع أجهزة الأمن بشأن ولاية البعثة، واتفق مركز القوات، وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة، والتزامات جنوب السودان بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وقرر نائب الرئيس أيضا الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للآلية المشتركة للحكومة والبعثة لمناقشة التدابير اللازمة لوقف انتهاكات اتفاق مركز القوات.

٧٤ - وفي ما يتعلق بموظف شؤون حقوق الإنسان الذي طرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وعلى الرغم من طعون إضافية، تمسكت الحكومة بقرارها الأصلي. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، جرى احتجاز موظفين لشؤون حقوق الإنسان واستجوابهما لعدة ساعات على يد المخابرات العسكرية عندما ذهبا إلى أحد مكاتبها من أجل عقد اجتماع في نطاق أدائهما

لواجبتهما. وأثارت ممثلي الخاصة هذه المسألة مع أعلى مستويات الحكومة وتم التأكيد لها على أنه ستتخذ خطوات من أجل ضمان عدم تكرار وقوع مثل هذه الحوادث.

الجوانب المالية

٧٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٣ بء المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغ ٨٣٩ ٤٩٠ ٠٠٠ دولار لاستمرار البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لحساب البعثة الخاص ٢٧٨,٥ مليون دولار. أما مجموع الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغت في التاريخ نفسه ٢ ٩٩٩,٤ مليون دولار. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات، للفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول التسديد الربع سنوي.

تاسعا - ملاحظات

٧٦ - يساورني القلق إزاء الاندلاع الأخير لحوادث جديدة من العنف القبلي في رمبيك، وواو، ويبي، وعودة ظهور نزاعات تاريخية تقف وراء تلك الأحداث، وكذلك تواصل الغارات الفتاكة بهدف سرقة الماشية مما يفضي إلى إدامة أمد دوامة العنف في ولاية جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث. وعلى الرغم من أنني أشعر بالتشجيع إزاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الوقت المناسب والمتمثلة في إرسال أفرقة رفيعة المستوى من جوبا لمعالجة العنف الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر في واو والحادثة الذي وقع في ٢٧ كانون الثاني/يناير في بيبور، فإن الجهود الرامية إلى كسر الحلقات المفرغة من العنف القبلي والغارات الفتاكة بهدف سرقة الماشية تظل عموما ذات طابع مؤقت، ولا تزال الحلول الدائمة للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة بعيدة المنال. ومن الضروري أن تبذل الحكومة جهودا أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في ولاية جونقلي، حيث أودت غارة لسرقة الماشية بحياة نحو ١٠٠ شخص في ٨ شباط/فبراير، وفي منطقة الولايات الثلاث، البحيرات والوحدة وواراب، حيث حاول أكثر من ٣ ٠٠٠ شاب مسلح القيام بغارة كان من الممكن أن تفضي إلى أزمة ذات أبعاد كبيرة. وأحث أيضا شركاء جنوب السودان في التنمية على تقديم الدعم الضروري المتعلق ببناء السلام للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المعرضة للنزاع. ويقتضي الأمر قيام الأطراف الأخرى باستثمارات كبيرة، ومواصلة البعثة تقديم الدعم من

أجل مساعدة الحكومة على بسط سلطتها وتطوير قدرتها على التحكم في المناطق المضطربة بوجه خاص، بل وأيضا في جميع أنحاء إقليمها.

٧٧ - وقد اتخذت البعثة إجراءات جديدة بالثناء من أجل حماية الآلاف من المدنيين الذين قاموا باللجوء إلى مخيماتها خلال أعمال العنف الأخيرة في بيبور وواو. غير أن البعثة تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ ولايتها الخاصة بحماية المدنيين، حتى وهي تواصل وضع أدوات واستراتيجيات ابتكارية للحماية. وعلى وجه الخصوص، فإن التدابير الأساسية والمشددة لسلامة الطيران التي اتخذت في أعقاب إسقاط الطائرة العمودية للبعثة جعلت الاستطلاع الجوي لأغراض الإنذار المبكر أمرا مستحيلا، وقيدت القدرة على الاستجابة للحوادث في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجرد حسامة المهمة مقارنة بالموارد والقدرات المتاحة للبعثة وللحكومة يطرح تحديات دائمة.

٧٨ - ومن بواعث القلق تأثر الحالة الأمنية في جنوب السودان نتيجة للتأخر في تنفيذ اتفاقات التعاون مع السودان المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. فقد أدت حالة الجمود، التي تم كسرها أخيرا في ٨ آذار/مارس حينما اتفق الطرفان على تفعيل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح وإنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، إلى زيادة التوترات والمناوشات في المناطق الحدودية. وتعكس إطالة حالة الجمود الافتقار إلى الثقة بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يعكس مسار الاتجاهات الإيجابية التي تحققت مؤخرا، بما في ذلك ما يخص إدارة الهجرة الموسمية عبر الحدود. وفي ظل توقيع اتفاق ٨ آذار/مارس، لا بد من بذل قصارى الجهود للمضي قدما في تنفيذ جميع اتفاقات التعاون، وبخاصة ما يتعلق منها بالنفط والأمور الاقتصادية الأخرى.

٧٩ - ومن المتوقع أن يكون للتأخير في استئناف إنتاج النفط آثاره الكبيرة على الوضع الاقتصادي. ولا تزال تدابير التقشف المالي تؤثر سلبا على الخدمات والاستثمارات العامة، مما يزيد من تقليص فرص النمو الاقتصادي والعمالة. وإنني أحث الحكومة على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد، وخفض الإنفاق غير الضروري، وإعطاء الأولوية للمهام الأساسية للدولة. كما أهيب بالجهات المانحة أن تعزز التزامها بدعم جمهورية جنوب السودان في هذه المرحلة الحاسمة.

٨٠ - وقد شجعتي الإطلاق الناجح للمفوضية الوطنية للانتخابات، التي تمثل خطوة حيوية نحو إنجاز الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥ التاريخية. وبالرغم من إدراكي للتداعيات التقشفية الجارية، فإنني أشجع الحكومة على كفالة توفير التمويل والاحتياجات التشغيلية للمفوضية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها؛ وسيقدم تقريرتي المقبل توصيات بشأن الدعم

الذي يمكن أن تقدمه أسرة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥، وذلك بعد إجراء مشاورات مع الحكومة.

٨١ - وينبغي للجنة الوطنية لمراجعة الدستور تحقيق المزيد من التقدم الملموس في الاضطلاع بولايتها، والمشاركة في التربية الوطنية والتوعية والتشاور العام. وأرحب بتمديد ولاية اللجنة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من أجل إجراء المشاورات الشعبية وعمليات التواصل اللازمة لكفالة أن يأخذ الدستور الدائم في الاعتبار آراء جميع شرائح مجتمع جنوب السودان ويعكسها، بعد مشاورات وطنية واسعة.

٨٢ - ويساورني شديد القلق إزاء ما أُبلغ عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الأشهر الأخيرة في أنحاء جنوب السودان الأكثر اضطراباً. وتمثل هذه الانتهاكات تطوراً مقلقاً على نحو خاص وتثير شواغل حقيقية بشأن الأخطار التي تتهدد المدنيين خلال عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتثير القلق بشكل خاص الادعاءات بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القانون، من قبيل تلك المرتكبة في قرية لوتو، قمر، في محلية بيبور، في كانون الأول/ديسمبر. ولا بد من القيام على وجه الاستعجال بإكمال التحقيقات في هذه القضايا وغيرها، والتي أمرت بها أعلى مستويات الحكومة، ومحاسبة مرتكبيها.

٨٣ - ويساورني القلق أيضاً إزاء ما يبدو من تضعف لاحترام الحق في حرية التعبير. إذ تمثل حالات الاعتقال التعسفي، والتهديدات، والمراقبة والتخويف انتهاكات خطيرة لحرية التعبير. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام لا تتعرض لتقليص حريتها بصورة منهجية ومن إمكانية توجيه النقد، يتعرض الصحفيون في البلد للخطر بصورة متزايدة. وليس مقتل الكاتب الصحفي أشعيا دينغ أبراهام تشان أوول سوى مؤشر على هذا الاتجاه الذي يبعث على الانزعاج. وإنني أحث سلطات جنوب السودان على اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وكذلك كفالة أن تحمي مشاريع القوانين الثلاثة بشأن وسائل الإعلام المعروضة حالياً على الجمعية التشريعية الوطنية لمناقشتها الحقوق الأساسية لجميع المواطنين في الإعراب عن آرائهم.

٨٤ - ويساورني القلق إزاء ما تواجهه البعثة، في أجزاء من البلد، من عقبات تعترض سبيل اضطلاعها بولايتها المتعلقة برصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها والإبلاغ عنها، في حين حالت الظروف الأمنية دون التحقيق في حالات أخرى. ومما يدعو للأسف احتجاز واستجواب اثنين من الموظفين لشؤون حقوق الإنسان لعدة ساعات، وذلك بعد طرد موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وعلى غرار ذلك، يجب أن تراح العقبات البيروقراطية التي تعرقل عمليات تقديم المعونة، وأن تتوقف التهديدات

التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل مع الوزارات المعنية من أجل تقديم خدمات يكون السكان في حاجة ماسة إليها.

٨٥ - وأرحب بإنشاء مجلس المفوضية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، يساورني القلق من أن قدرة الحكومة على تمويل البرنامج والمحافظة على مرتبات القوات المقرر تسريحها ستكون مقيدة في ظل تدابير التقشف الاقتصادي في جنوب السودان. وأحث على زيادة إشراك الجهات المانحة من أجل دعم الحكومة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٦ - وقد عكر صفو عمليات الأمم المتحدة في جنوب السودان الإسقاط المأساوي والمؤسف للطائرة العمودية للبعثة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. إن أي هجوم على موظفي الأمم المتحدة وأصولها غير مقبول، غير أن هذا الحادث يستحق الشجب على نحو خاص لأن قوات الأمن الوطني هي التي ارتكبته. وأدعو الحكومة إلى التعاون التام في تنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما من خلال ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة، وكذلك الموظفين المرتبطين بهم، وأمنهم وحريتهم غير المقيدة في التنقل في جميع أنحاء جنوب السودان. وإنني أحث الحكومة بقوة على إكمال تحقيقها في الحادث بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة.

٨٧ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة، هيلدا فرايورد جونسون، وكذلك الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة العاملين في البعثة، على تفانيهم في خدمة قضية توطيد السلام في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري وشركائه نظراً لما قاموا به من عمل من أجل تعزيز التنمية والاستقرار في جنوب السودان، كما أعرب عن امتناني للدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة.